إسلاميّو العراق يُعيدون حزب البعث إلى الحياة

□ عدنان حسين

يردّد بعض العراقيين منذ سنوات ما يُشبه النكتة، الموجعة للغاية في الواقع، مفادها أنّ قناة تلفزيونية أجرت لقاءً في الشارع مع امرأة عراقية مُسنة، وسألتها: في رأيك، ما الفرق بين النظام الحالي (الذي تسيطر عليه وتديره أحزاب الإسلام السياسي) والنظام السابق (نظام صدام حسين)؟، فكان جوابها: «اللّه يسوّد وجه النظام الحالي اللي (الذي) بيّض وجه صدام"!

النكتة تحيل إلى حال الشعور العام بالإحباط وخيبة الأمل، وحتى اليأس، حيال ما يجري في العراق منذ ٢٠٠٣. العراقيون كانوا يتطلّعون بلهفة شديدة إلى عهد جديد بنظام حكم جديد يعوّضهم عمّا كابدوه من محن، وما تكبّدوه من خسائر مادية وبشرية جسيمة على مدى عقود من الزمن، وبخاصة في عهد النظام السابق الذي أداره حزب البعث، وعلى رأسه صدام، لكنّ ما حصل لم يطابق التوقعات والتمنيات... كثير من العراقيين يشعرون بأنهم إذ تحرّروا من كابوس فإن كابوساً آخر قد أطبق عليهم، وكثيرون أيضاً يشعرون بأنهم تعرّضوا إلى خيانة سافرة ممن ظنّوا أنهم سيُحققون لهم آمالهم الكبيرة المؤجلة طويلاً.

في سيارات النقل العام وفي الأسواق والمقاهي وسائر المُلتقيات، كثيراً ما يسمع العراقي مقارنات بين الحال في العهد الحالي والحال في العهد السابق، وبخاصة لجهة الأمن ونظام الخدمات العامة... والمقارنة تكون في الغالب لصالح النظام السابق، وهذا هو الموجع في الأمر، إذ يُقال عن ذلك النظام إنه في الأقل قد "وفّر الأمن والخدمات العامة والحصّة التموينية".

هذه نظرة مُبتسرة بالطبع، فثمّة ما يفاضل به النظام الحالي على النظام السابق بما لا يقاس، كالحريات العامة ومستوى المعيشة تحديداً، بيد أن متطلّبات البشر لا حدود لها، وإذ يفشل نظام في تلبيتها بالمستوى المعقول يصبح مذموماً على النحو الذي تجسّده نكتة المرأة المُسنة.

نكتة كهذه ومقارنات من هذا النوع تُقال علناً في مختلف المحافل في طول العراق وعرضه، من المُفترض أن تحرّض الطبقة الحاكمة كيما تتفحّص ما يشكو منه الناس، وما يريدونه منها، ومراجعة تجربتها وإصلاح أخطائها

يلجأ أقطاب في النظام الحالي بين حين وحين إلى إخراج حزب البعث من زوايا النسيان، ليجعلوا منه فزاعة للتخويف ووسيلة للهرب إلى الأمام، بدلاً من مواجهة استحقاق التغيير المطلوب في العملية السياسية.

والتكفير عن خطاياها بسياسات مختلفة، لكنّ ما يحصل إنما يمضي في اتّجاه معاكس تماماً. على سبيل المثال، من أكثر الظواهر تفشّياً في العهد الجديد ظاهرة الفساد الإداري والمالي، باعتراف حتى زعماء العهد الحالي جميعاً الذين ما انفكّوا يتعهدون مكافحته، إلا أن ما يتكشّف من وقائع على هذا الصعيد يفضح واقع أن الأحزاب المتنفّذة في السلطة، وهي في الغالب إسلامية، شيعية وسنية، ضالعة جميعاً في أكبر عمليات الفساد التي يُقدّر أنّها أهدرتْ ما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار حتى الآن. كلمة «أهدرتْ» هنا مضلّلة في الواقع، فهذه المئات من المليارات إنّما استحوذت عليها، بألف طريقة وطريقة، الأحزاب المتنفّذة وقياداتها وشركاء لها من المقاولين وسماسرة المال والأعمال.

ومع تواصل المقارنات بين العهد الجديد والعهد السابق وتصاعد نبرتها، يلجأ أقطاب في النظام الحالي بين حين وحين إلى إخراج حزب البعث من زوايا النسيان، ليجعلوا منه فزاعة للتخويف ووسيلة للهرب إلى الأمام، بدلاً من مواجهة استحقاق التغيير المطلوب في العملية السياسية. على سبيل المثال، عندما اندلعتْ سلسلة مظاهرات في مختلف المدن العراقية في مطلع العام ٢٠١١ على وقع انتفاضتي الربيع العربي في تونس ومصر، وعلى خلفية تردّي الخدمات العامة (الكهرباء والصحة والتعليم)، وتفاقم مستويات الفقر والبطالة والفساد الإداري والمالي، زعم رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي في بيان رسمي، أن حزب البعث وتنظيم القاعدة يقفان وراء تلك التظاهرات، فأعلن ما يشبه حال الطوارئ في العاصمة بغداد بمنع التجوال فيها في أيام التظاهرات. المتظاهرون تحدّوا يومها تلك الاتّهامات والإجراءات، وعلى مدى أسابيع تواصلت

منذ أسبوعين حذّر أحد المتنفذين في النظام الحالي، هو نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، مما سماه عودة «البعث» إلى الحياة السياسية، قائلاً إنه "يقوم الآن بتنظيم صفوفه ويتغلغل في دوائر الدولة

فيها التظاهرات لم يظهر رأس أو يد لبعثي أو «قاعدي» واحد، بل كان نشطاء التظاهرات بأجمعهم من أنصار العهد الجديد، وبخاصة من الشيوعيين وسائر قوى اليسار، فضلاً عن الآلاف من الناس العاديين المتذمّرين من انهيار نظام الخدمات وعدم توفّر الأمن وتفشّي الفساد والبطالة والفقر.

هذه الأيام، يُعاد إخراج حزب البعث من «كيس الحواة» من جديد، عشيّة الانتخابات البرلمانية التي ستجري في مايو (أيار) المقبل. ولإدراك سبب ومغزى فتح هذا الكيس الآن يتعيّن التنبّه إلى أن الأحزاب المتنفذة (الإسلامية) تواجه هذه المرة مأزقاً أكبر من المآزق السابقة، فتوشك على الانتهاء ولاية حكومة أخرى تعهدت بالإصلاح والتغيير ومكافحة الفساد، ولم تفلح في الوفاء بتعهداتها هذه. وعلى مدى سنتين ونصف السنة، كان هناك حراك جماهيري متواصل في العديد من المدن، وهو حراك أطاح هالة القدسية التي حرصت على التمسّك بها أحزاب الإسلام السياسي، وهذا ما دفع بالعديد منها إلى التقدّم لخوض الانتخابات الوشيكة بأسماء نُزعت منها صفة الإسلامية، لتحلّ محلها صفات الوطنية والمدنية والديمقراطية وسواها.

منذ أسبوعين حذّر أحد المتنفذين في النظام الحالي، هو نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، مما سماه عودة «البعث» إلى الحياة السياسية، قائلاً إنه "يقوم الآن بتنظيم صفوفه ويتغلغل في دوائر الدولة، ويسعى للدخول إلى الانتخابات بقوائم وشخصيات تتوزّع على قوائم متفرقة".

بالنسبة للعراقيين العاديين لم يعد حزب البعث قضية تثير الاهتمام، فمن الصعب تصوّر أن يقبل العراقيون بعودته، فيما آثار الطغيان المنفلت والقمع السافر والحروب المدمّرة لم تزل شاخصة أمام الأنظار، وفيما يُحجم الحزب عن نقد تجربته والاعتذار عن أخطائه وخطاياه، بيد أن حال الانسداد في الوضع العراقي تدفع لقول النكات وإجراء المقارنات في بعض الجوانب بين عهد صدام والعهد الحالي، الذي لا يتوقّف عن تبييض وجه نظام البعث، وإبقائه حيّاً في الأذهان بارتكاب المزيد من الأخطاء والخطايا.

عن "الشرق الأوسط"

غوغل.. قوّة التأثير الكبرى على مستوى العالم

□ هارون يحيى×

توظفُ شركة غوغل أكثر من ٧٠٠٠٠ شخص حول العالم، وتملك خمسة من أفضل عشرة تطبيقات للهواتف المحمولة في الولايات المتحدة. بعد أن كان سعر السهم الواحد لا يتجاوز ٨٥ دولاراً في عرضها العلني الأول، ارتفع سعر سهم الشركة الآن إلى ٦٠٠ دولار.

تُحقق الشركة أعلى الإيرادات في مجال إعلانات الهواتف المحمولة والأجهزة الرقمية، ومن المتوقع أن تكون عائداتها في سوق الهاتف المحمول في عام ٢٠١٧ قد بلغت نحو ٥٠ مليار دولار.

ما أوردناه أعلاه من أرقام، يضع شركة غوغل في مرتبة متقدمة، باعتبارها واحدة من أعظم شركات التكنولوجيا الرائدة في العالم. وهي تملك اليوم مجموعة من التطبيقات التي تمكنها من التأثير العميق القادر على تغيير العالم بأسره، وبالنظر إلى سعة نطاق انتشارها ونفوذها، لم تعد غوغل شركة تكنولوجيا فحسب، بل أصبحت أيضاً تمثّل فاعلاً عالمياً يُحسبُ له ألف حساب.

لقد أصبح مفهوم "الجهات الفاعلة" من أكثر المواضيع تطوراً وأهمية في العلاقات الدولية، وتُطلق صفة "الجهات الفاعلة" في مجال العلاقات الدولية، على الكيانات التي يمكنها اتخاذ قرارات مستقلة وتنفيذ أعمال بشكل مستقل، وتعتبر الدول والأفراد ومجموعات المصالح الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات عبر الوطنية، أكثر الجهات الفاعلة شيوعاً في العلاقات الدولية، ورغم اختلافها من حيث النوع والهيكل التنظيمي الذي يميّز كلاً منها، فإن السمة المشتركة بين جميع الجهات الفاعلة، هي قدرتها على التأثير في جهات فاعلة أخرى، وفي هذا المجال، فرضت غوغل نفسها، بحيث أصبح من المعروف عالميا أنها تشكل إحدى الجهات الفاعلة العالمية الرئيسة.

غوغل ليست مجرد محرك بحث، بل أكثر من ذلك، كونها توفر مجموعة واسعة من الخدمات في مجالات جد مختلفة. هي تقدم حزمة ثرية من الإمكانات الى عدد كبير من الناس في العالم، ومن جملة ما توفره من خدمات، نذكر تحليلات غوغل (أناليتيكش) لمراجعة إحصاءات مواقع الويب وخدمة Gmail للبريد الإلكتروني المجاني، وباقة من أدوات تحرير المستندات (غوغل دوك)، وخدمة ترجمة غوغل لمساعدة الأشخاص على التواصل بلغات مختلفة ومتصفح الإنترنت غوغل كروم وشبكات وسائل التواصل الاجتماعي، مثل يوتيوب وغوغل بلاس وغوغل إيرث، لعرض تجسيم ثلاثي الأبعاد للأرض استناداً إلى صور القمر الصناعي.

إمكانية الوصول بسهولة وسرعة كبيرة إلى البيانات على الإنترنت ساهمت في تعزيز إمكانات وقدرات المواطنين والجهات الفاعلة غير الحكومية على حد سواء، ودعمت أيضاً تأثير المجتمع المدني العالمي ضدّ الحكومات الوطنية، والبيروقراطيين الدوليين والنخب السياسية التقليدية.

قبل يومنا هذا، كانت المصادر الرئيسة للأخبار بالنسبة للعديد من البلدان تنحصر في الحكومات وأجهزتها، ولهذا السبب اقتصرت مصادر وكالات الصحافة على المعلومات التي تمدّها بها الحكومات في مجال نشر الأخبار على الجماهير، لكن ذلك العهد قد ولّى، لأن في عصر الإنترنت اليوم، يمكن للجماهير الحصول على الأخبار والمعلومات القادرة على منافسة مصادر الحكومات، من حيث موثوقية الأخبار وسرعة انتشارها، وبهذه الطريقة، تستطيع المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر ومجموعات المصالح المختلفة، مساءلة وتمحيص ممارسات الحكومات بشكل أكثر تواتر وفاعلية. وبفضل هذه الأدوات، أصبحت المنظمات غير الحكومية الآن أكثر فاعلية في جهودها المتعلقة بمواضيع متخصصة مثل البيئة، ومكافحة الفقر على مستوى العالم، والصحة العامة، ورصد الحقوق والحريات الشخصية.

في ضوء ذلك، يمكننا القول إن غوغل قد أسهمت إسهاماً مهماً في الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، لكن لا بد من الإشارة، إلى أن ليس كل ما تقدمه هذه الوسائل مُحَصن من العيوب والنقد، والصورة النهائية في نهاية المطاف ليست مثالية مثلما يعتقد البعض. إن تنوع المعلومات التي تقدمها غوغل هي أيضاً محل انتقادات كبيرة، ومثال على ذلك، غياب شبه كلّي للمراقبة على نوعية وجودة ما يُرَوج على الشبكة، علما بأن أيّ شخص يمكنه جمع أيّ حزمة من المعلومات، ثم يقدمها إلى العالم بأسره، ولا يمكن معرفة مدى موثوقية المعلومات التي تقدمها غوغل، وخاصة بشأن القضايا السياسية. علاوة على ذلك، تظل المعلومات (برامترات البحث) التي تستخدمها غوغل لتحديد أولوية نتائج البحث غير واضحة تماماً.

ولما نأخذ في الاعتبار هذه الحقائق، يمكننا الذهاب إلى حد القول بأنّ غوغل هي أكبر مُرَوج للتطرف السياسي والعنصرية والمَوَاد الإباحية والتعصب الديني، ومما لا شك فيه أن غوغل على علم بذلك، وتبذل ما بوسعها من جهود لإنشاء آليات المراقبة اللازمة، ولكن نظراً لوجود مليار موقع ويب مختلف على الإنترنت، لن يكون الأمر سهلاً.

وفي الوقت الذي تقوم فيه غوغل بنشر وتوفير المعلومات على نطاق لم يسبق له مثيل، فهي تجمع أيضاً المعلومات عن المستخدمين، تشمل مجموعة متنوعة من المعطيات الشخصية، من الصور الشخصية إلى الميول السياسية، ووجهات عطلهم المفضلة خلال فصل الصيف ونوع الطعام الذي يفضلونه، وعندما ننظر بتمعن إلى هذا الجانب من عملياتها، يحق لنا أن ننظر إلى غوغل باعتبارها أكبر شركة استخبارات في العالم، ولكن لا ندري كم من هذه المعلومات يتم تسريبها إلى جهات أخرى ومن تكون هذه الجهات؟ وقد تكون هذه أهم الأسئلة المطروحة في عصرنا، لكن لسوء الحظ، لا نملك على الأقل حتى الآن جواباً واضحاً عنها، ولهذا السبب، نجد العديد من البلدان تشعر بضرورة إنشاء محركات البحث، خاصة بها، وخدمات البريد الإلكتروني، من أجل بناء درع واقية.

على الرغم مما ينطوي عليه عالم الإنترنت من سلبيات، فهو يشكل في الواقع عالماً مهماً يمهّد الطريق لتطورات بالغة الأهمية، إلى درجة أن ثروة المعلومات الهائلة التي يمكن الوصول إليها من خلال الإنترنت اليوم ووسائل التواصل الاجتماعي، بوسعها التأثير في عقول الجماهير، وليس مستبعداً أن يُحدث الاستخدام الفعّال لهذا السلاح، بعضَ الخلل في التوازن الدقيق السائد حتى الآن في العالم.

ويمكن استخدام هذه القوة الكبيرة على الجماهير بشكل مفيد، لنشر السلام والتعقل، وإذا استطاعت طرق الدعاية والتلقين صناعة جماهير الكراهية، فيمكن أيضاً استخدام نفس الأساليب بسهولة لنشر المحبة والصداقة في جميع أنحاء العالم. تملك منصات الإنترنت الكبيرة مثل غوغل القدرة التي تؤهلها للاضطلاع بهذه المهمة، ولتحقيق هذا الغرض ينبغي أن توجه غوغل جميع مواهبها وقدراتها لتغيير وجهات الجماهير التي تشكّل العالم؛ من أجل بناء مجتمعات سعيدة وحرّة وسلمية وكسر سلاسل السلبية الهالكة.

× كاتب وأكاديمي تركي

أكذوبة الانتخابات وحيلة التغيير

□ يعقوب يوسف جبر

يُقال في قديم الزمان كان ثمّة شخص يجيد الكذب ويتفنن في صياغة حكايات الكذب، فذات يوم كان جالساً في معشر من الناس فطلبوا منه بأنّ يسرد لهم حكاية، فقال "أتعرفون كيف أشعل غليوني؟" فقالوا له كيف ؟" فضحك ثم قال "أمسك غليوني بيدي اليمنى ثم أمدها حتى تصل إلى الشمس في السماء فأشعل غليوني من نار الشمس" بعض الحاضرين من المغفلين صدّقه، لكن البعض الآخر من ذوي العقول ضحكوا منه، وقالوا له "يالك من كذّاب أشر تخطيت الحدود المنطقية فقربّت البعيد وبعدّت القريب، تجاوزت حدود السُنن التكوينية، فما أقبحك وأقبح كذبك" لم يعبأ الكذّاب بهم وواصل الكذب ونسج حكاياته ليصغي إليه المغفلون، جميل جدا أن ينكشف كذب الكذابين وزيفهم، لكن المؤسف أن يواصل الكذابون كذبهم بمختلف الطرق والحيل، والأكثر أسفا، أن هنالك الكثير من الأشخاص ممن يصدقونهم، ومما يؤسف له، إن الكذب قد يتحول إلى سلاح سياسي، للتلاعب بمصير بلد وأمة وهنا تكمن الكارثة.

فبينما تجري الاستعدادات على قدم وساق لاستكمال مستلزمات خوض الانتخابات، تزداد وتيرة الكذب وتنطلق الصيحات من البعض من المنتفعين قائلين "تهيأوا لخوض الانتخابات ولا تقاطعوها لأنها السبيل الوحيد للتغيير فقط، أهرعوا في يوم الانتخابات وادلوا بأصواتكم لا تجلسوا في بيوتكم" هكذا تبدو الصورة، لأن الانتخابات وسيلة للكذابين والمتاجرين بمقدرات شعب لإضفاء الشرعية على أعمالهم، ذات مرة قال لي أحد الأصدقاء الواعين "الانتخابات حيلة مثلها مثل الديمقراطية الماكرة التي يتبجّح بها الوصوليون، الانتخابات أداة للضحك على الشعب، لكن كيف السبيل إلى إفشالها، هل يمكن الامتناع عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع؟ هل من المجدي وضع علامة أكس على ورقة الاقتراع ؟ هل من المجدي لنا أن نضع ورقة الاقتراع فارغة في الصندوق؟، هل سيحدث التغيير؟ المواطن حائر وخياراته جميعها لا تحقق التغيير الذي ينشده، فإن امتنع أو ترك ورقة الاقتراع فارغة أو انتخب من يظن أنه الأصلح، فإن التغيير لن يحدث، في جميع الأحوال ستفوز الأحزاب التي تهيمن على سدّة الحكم منذ الإطاحة بالنظام الدكتاتوري، لكن ما هو الحل؟ هل وصلنا إلى طريق مسدودة؟ هل ساهمنا في إرساء نظام سياسي قائم على الخطأ؟ كيف سيتم التغيير؟

في حالة واحدة يكمن الحل، هو أن يقاطع جميع المواطنين الانتخابات، لكي يحصل التغيير، بدون ذلك لن يتغير شيء، فكثير ما سمعنا بوعود السياسيين ممن ارتقوا سدّة البرلمان، سمعنا وعود الإصلاح ووعود التغيير، لكن لا جدوى من ذلك، كانت مجرد حبر على ورق، صحيح أن الحل بيد الجماهير فقط، فهو الرهان الوحيد في إجراء التغيير وانتشال البلد من أزماته، لكن كيف يمكن توحيد كلمة الجماهير؟ هل هو أمر سهل؟ ماذا عن الوصوليين من الناخبين ممن حصلوا على مكاسب مغرية من أحزابهم، هل نتوقع أن يقاطعوا الانتخابات المقبلة؟ لا نتصور ذلك فهؤلاء حريصون على مصالحهم فقط، لا تهمهم المصلحة العليا للبلد، لا يهمهم استقراره، لا تهمهم سيادته ووحدته، لا تهمهم مشاريع بنائه وإعماره، فهؤلاء هم القشّة التي قصمت ظهر البعير، وهؤلاء الحلقة الأضعف في السلسلة، لكن كيف يمكن كسرها؟ إذن حسب هذه الأوصاف، هل ثمة تغيير قادم؟ أم أن الحال سيظل كما هو لسنين أخرى؟ لو افترضنا ذلك، فإن البلد سيراوح مكانه ، سيظل يحكمه المقصرون ويجوع فيه الفقراء ويموتون من الضيم والفقر والقهر.